

التكامل الاقتصادي

هو عملية اجتماعية واقتصادية بين الدول الأعضاء فيه. يتم بموجبها إزالة القيود والحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فيه. ويؤدي إلى تحقيق الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج، ليس على المستوى الوطني بل على المستوى الإقليمي.

يعرف بأنه كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها، والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية، بغية تحقيق معدل نمو مرتفع. أشكال التكامل الاقتصادي:

يتخذ التكامل الاقتصادي بين الدول عدة أشكال مختلفة متدرجة حسب درجة التكامل بينها. أهم هذه الأشكال:

(1) منطقة التفضيل Preference Area:

هو اتفاق مجموعة دول على تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على تجارة السلع والخدمات فيما بينها. مع الاحتفاظ بمعدلات الرسوم الجمركية على تجارة السلع والخدمات مع الدول الأخرى ثابتة. من أمثلتها منطقة تفضيل الكومنولث التي كونتها بريطانيا مع مستعمراتها السابقة 1932. ويعد أبسط درجات التكامل.

(2) منطقة التجارة الحرة Free Trade Areas:

هي اتفاق بين دولتين أو أكثر يتم بموجبه تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الرسوم المفروضة على كل الدول الأعضاء مع الاحتفاظ بحريتها في فرض الرسوم على الدول غير الأعضاء في منطقة التجارة. من أمثلتها منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والتي تكونت عام 1993 وضمت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. ومنطقة التجارة الحرة العربية التي بدأ تطبيقها 2005 لكنها توقفت في السنوات الأخيرة بعد التطورات السياسية التي اجتاحت أهم الدول العربية في هذه المنطقة والخلافات التي عصفت بين أعضائها.

(3) الإتحاد الجمركي Custom Union:

هو اتفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على تجارة السلع والخدمات بينها، مع تنسيق سياسة جمركية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء. من أمثلتها الاتحاد الأوروبي European Union الذي تكون عام 1957 من ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا.

(4) السوق المشتركة Common Market:

اتفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريف موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعامل ورأس المال. ومن أمثلتها السوق الأوروبية المشتركة والتي تأسست عام 1958 من ستة دول هي بلجيكا وفرنسا وألمانيا الغربية ولوكسمبورغ وهولندا وإيطاليا.

(5) الإتحاد الاقتصادي Economic Union:

اتفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريف موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعامل ورأس المال. مع توحيد السياسات المالية والنقدية داخلها، واستخدام عملة واحدة لدول الاتحاد. ويمكن النظر للدولة الواحدة المكونة من عدة ولايات على أنها اتحاد اقتصادي مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفييتي سابقاً. ومن أحدث الأمثلة الاتحاد الأوروبي.

الآثار الاقتصادية المترتبة على قيام الإتحاد الجمركي:

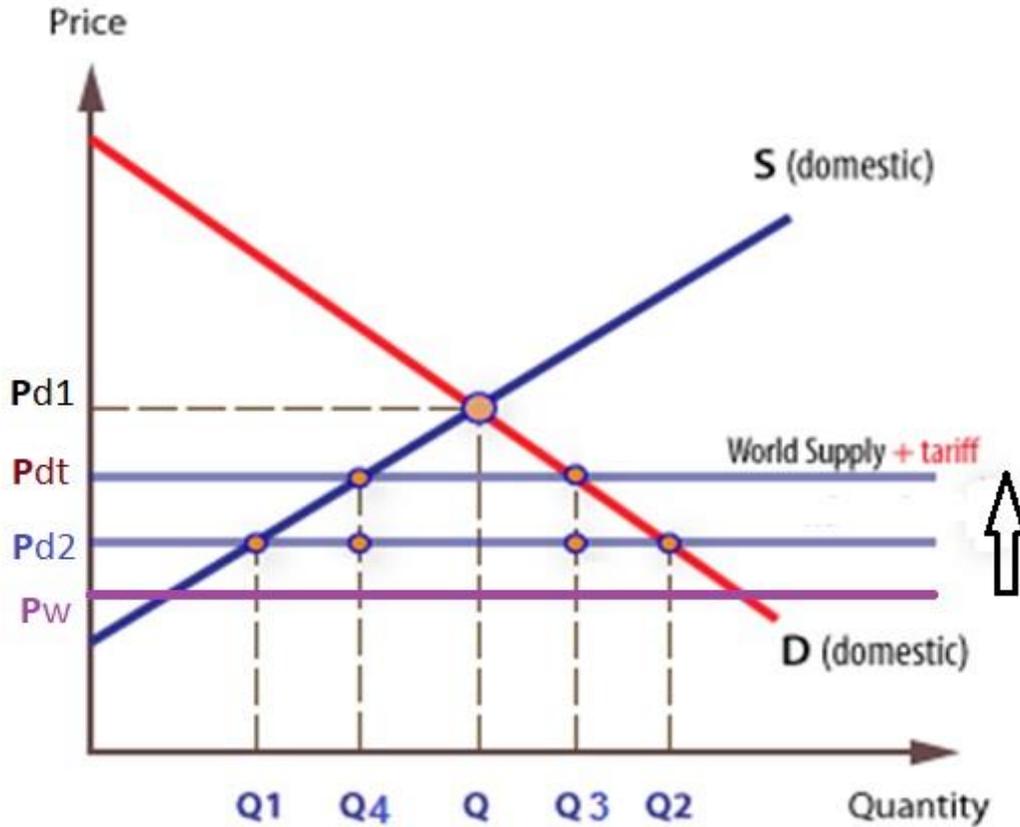
تقرر النظرية الاقتصادية أن للاتحاد الجمركي أثران متعاكسان على الدول الأعضاء وهما:

1. أثر خلق (إنشاء) التجارة Trade Creation: يتمثل في نقل الإنتاج من المنتجين الأقل كفاءة

إلى المنتجين الأكثر كفاءة الذين يتسمون بالإنتاج بتكاليف منخفضة. بالتالي يترتب على ذلك توزيع واستغلال أفضل للموارد مما يزيد الرفاهية.

2. الأثر التحويلي للتجارة Trade Diversion: يتمثل في انتقال الإنتاج من دولة غير عضو

في الاتحاد وتتسم بالكفاءة وانخفاض التكلفة إلى دولة عضو تتسم بانخفاض الكفاءة وارتفاع التكلفة.



من الشكل السابق:

في ظل الاقتصاد المغلق للدولة H، السعر المحلي لسلعة ما P_{d1} يتحدد بتقاطع منحنى العرض والطلب. والسعر العالمي للسلعة P_w .

هناك دولة وبتكن F تستطيع عرض السلعة نفسها بسعر P_{d2} أعلى من السعر العالمي. تتبع الدولة H سياسة الحماية للسلعة عبر فرض رسم جمركي Tax مقدارها $P_w P_{dt}$ سواء من الدولة F أو بقية العالم. بالتالي يستطيع العالم عرض السلعة في سوق الدولة H بسعر أقل من سعر الدولة F لذا لا يتم الاستيراد منها.

بفرض الدولتين H و F كونتا اتحاد جمركي وألغيت الرسوم بينهما. ستتمكن الدولة F من بيع السلعة في سوق الدولة H بسعر أقل من السعر العالمي الذي تضاف له التعرفة. لذا تصبح مجمل الواردات من F.

يتمثل الأثر المنشئ للتجارة ببيانها في زيادة الواردات من Q_2Q_3 قبل قيام الاتحاد إلى Q_1Q_4 بعد تكوينه. ويعتبر إيجابياً على مستوى الرفاهية الاقتصادية. ويتمثل في المثلثين A و B . لأنه بانخفاض السعر المحلي بعد تكوين الاتحاد من P_{dt} إلى P_{d2} يزداد فائض المستهلك بالمساحة $P_{dt}P_{d2}K_1K_2$ ومن هذه المساحة خسر المنتجون المحليون شبه المنحرف G وخسرت الحكومة المستطيل J ، بالتالي بقي المثلثان مكسبا صافياً.

يتمثل الأثر التحويلي للتجارة في تحويل التجارة من باقي دول العالم إلى الدولة F . ويعتبر الأثر التحويلي سلبياً على مستوى الرفاهية، لأنه يعني استبدال واردات من مصادر أكثر كفاءة وأقل تكلفة بواردات أقل كفاءة وأعلى تكلفة. ويتمثل بيانياً بالمستطيل L لأنه كان من الممكن استيراد الكمية Q_2Q_3 دون الاتحاد الجمركي بالسعر العالمي P_w . بالتالي فرق السعر بين الدولة F (P_{d2}) وبقيّة العالم (P_w) مضروباً في الكمية Q_2Q_3 أي المستطيل L ، يمثل الخسارة الصافية.